عبد الرزاق الإدريسي لـ "المنعطف":

امتحانات الباكالوريا هي امتحان للسياسات الإصلاحية المتعاقبة التي منيت بالفشل

يرى عبد الرزاق الإدريسي الكاتب العام للجامعة الوطنية للتعليم بأن امتحان الباكالوريا لا يشكل نهاية مسار تلامذة الثانوي التأهيلي وتحضيرهم للتعليم العالي والمعاهد العليا فحسب بل يعد محطة لتقييم منظومتنا التربوية في عمقها من حيث التوجيه والتقويم وجودة المضامين ومستوى هيأة التدريس وأطر التوجيه، وامتحان للسياسات الإصلاحية المتعاقبة والتي منيت جميعها بالفشل، و اعتبر في هذا السياق أن الارتكاز إلى ترسانة قانونية من شأنه أن يحد من بعض الانحرافات التي تشهدها المؤسسات التعليمية بالمغرب، وتكرس القانون بها،و أشار إلى أن اختزال هذه التدابير في العقوبات الزجرية ينم عن رؤية تجزيئية وسوء إدراك لعمق المشاكل التي يتخبط فيه تعليمنا وتعدد أوجه أزمته.

وأكد الإدريسي أن من أسباب الغش ما يرتبط بالتوجيه والتقويم والاختلالات التي تخترقهما وفقدان شهادة الباكالوريا لقيمتها العلمية والمعرفية ورفض الكليات والمعاهد الاعتراف بالباكالوريا القديمة واعتبارها وثيقة صالحة لمتابعة الدراسة وتدني نسب النجاح.

■ حاورته: بشرى عطوشي

■■ استعدادا لامتحانات الباكالوريا اعتمدت الوزارة عددا من الإجراءات، منها على الخصوص ما يرمي إلى محاربة الغش، ما الجديد في الموضوع ؟

■ يعد الغش من أهم المؤشرات على تدني وتدهور الأنظمة التربوية لما له من أثر بالغ على منظومة القيم التي تُعتبر المدرسة من أهم روافدها، وكذا لتعارض الغش مع كل المبادئ والقيم الضرورية لقيام واستمرار المجتمعات، فهي تقترب من جل القيم السلبية كالتزوير والفساد والاغتناء غير المشروع والنهب وحيازة مال الغير بغير وجه حق، كما تتعارض مع تكافؤ لفرص بين أبناء الوطن الواحد.

أما وزارة التربية الوطنية في هذا الإطار فقد أصدرت "دليلا" توجيهيا، في الموسم الماضي، لامتحانات الباكالوريا واتخذت جملة من التدابير لتحسين شروط إجراء الامتحانات المدرسية منها شهادة الباكالوريا لتعزيز مبدأ الاستحقاق وتثمين شهادة الباكالوريا وقيمتها ومصداقيتها في ظل الانهيار المتسارع الذي يتعرض له النظام التعليمي بالمغرب، واجتياح ظاهرة الغش للامتحانات بمختلف مستوياتها.

ولعل أهم الإجراءات منع إدخال الهواتف النقالة إلى قاعة الامتحان بحيث أضحى ضبط هذه الأجهزة موجبا للإقصاء من الامتحان، كما عمدت الوزارة إلى استخدام طابع للتأمين لتحصين شهادة الباكالوريا من الغش والتدليس. فضلا عن تشديد العقوبات الجنائية المشددة في حق من يضبط بممارسة الغش حيث ارتفعت العقوبات من 3أشهر إلى 3سنوات في تكريس واضح للمقاربة الأمنية الزجرية، واعتماد نقطة موجبة للسقوط بالنسبة للمادة موضوع الغش، والإقصاء النهائي من اجتياز الامتحان أو لسنتين إضافيتين.

غير خاف على أحد أن فشل نظام التقويم جزء من فشل عام لاختيارات المغرب المنهجية والبيداغوجية ووجه من أوجه التراجع العلمي والمعرفي المتواصل

■■ في نظركم ما سبب تفشي الغش في منظومتنا التربوية وهل بإمكان هذه الإجراءات أن تكون فاعلة في الحد منه؟

■ أود التأكيد بداية أن الغش في المؤسسات التعليمية لها علاقة بالغش العام والغشاشون والمفسدون يتواجدون بحجم أكبر ومتفاوت في المجتمع وداخل دواليب الدولة ما يستلزم معالجة شاملة وفق رؤية تستند إلى مشروع مجتمعي مناهض للفساد ويرفض التطبيع مع فلول المفسدين وهو الأمر الذي لا يمكننا الادعاء أنه متاح في الوقت الراهن خصوصا مع سياسات اللاعقاب l?impunité و"عفا الله عما سلف".

ويجد الغش جذوره العميقة في تردي تعليمنا من جهة طول البرامج التربوية ومضامينها المتخلفة عن واقع واهتمامات التلاميذ وعدم ملامستها انشغالاتهم وغياب تكافؤ الفرص بحيث يحظى المستفيدون من الدروس الخصوصية من فرص أكبر للحصول على المعدلات المؤهلة لولوج المدارس المتميزة بالإضافة إلى التباينات الجهوية بين المواقع والأكاديميات والمنافسة المختلقة بينها ما ينعكس على أساليب الحراسة والتصحيح.

ومن أسباب الغش أيضا ما يرتبط بالتوجيه والتقويم والاختلالات التي تخترقهما وفقدان شهادة الباكالوريا لقيمتها العلمية والمعرفية ورفض الكليات والمعاهد الاعتراف بالباكالوريا القديمة واعتبارها وثيقة صالحة لمتابعة الدراسة وتدني نسب النجاح منذ اعتماد النظام الجديد سنة 2003الذي نادرا ما يقارب أو يتجاوز بقليل عتبة النصف.

وإذا كان الارتكاز إلى ترسانة قانونية من شأنه أن يحد من بعض الانحرافات التي تشهدها المؤسسات التعليمية بالمغرب، وتكرس القانون بها، فإن اختزال هذه التدابير في العقوبات الزجرية ينم عن رؤية تجزيئية وسوء إدراك لعمق المشاكل التي يتخبط فيه تعليمنا وتعدد أوجه أزمته، فضلا عن كون هذه العقوبات الجنائية لا تناسب أعمار التلاميذ ما ينعكس على نموهم النفسي والعاطفي ويجازف بمستقبلهم (تحويلهم إلى تلاميذ مجرمين).

اختزال محاربة الغش في امتحانات الباكالوريا في العقوبات الزجرية ينم عن رؤية تجزيئية وسوء إدراك لعمق المشاكل التي يتخبط فيه تعليمنا وتعدد أوجه أزمته

لذلك وبالنظر لتعدد مسببات الغش وفي سياق مواصلة الدولة مخططها التصفوي في حق المدرسة العمومية وفي ظل غياب الإرادة السياسية لمعالجة المسببات لا نتوقع استمرار هذه الظواهر السلبية داخل مؤسساتنا فحسب بل للأسف تجذرها وتعمقها.

■■ مع اقتراب امتحانات الباكالوريا تعود أسئلة أزمة التعليم في المغرب للواجهة خاصة أن هذه الامتحانات لا تمثل فقط نهاية مسار دراسي لفوج جديد من التلاميذ بقدر ما هي أيضا امتحان لمدى نجاعة السياسة التعليمية على مستوى المناهج والطرق البيداغوجية .. ما هو تعليقكم؟

■ صحيح أن امتحان الباكالوريا لا يشكل نهاية مسار تلامذة الثانوي التأهيلي وتحضيرهم للتعليم العالي والمعاهد العليا فحسب بل يعد محطة لتقييم منظومتنا التربوية في عمقها من حيث التوجيه والتقويم وجودة المضامين ومستوى هيأة التدريس وأطر التوجيه، وامتحان للسياسات الإصلاحية المتعاقبة والتي منيت جميعها بالفشل، خصوصا فيما يرتبط باعتماد نظام للتقويم يتجاوز إصدار الأحكام وتحميل نساء ورجال التعليم والمتعلمين وأولياء المتعلمين مسؤولية فشل الاختيارات التربوية المتعاقبة للمغرب.

إذا كان معلوما أن كل عملية تقويمية تتأسس وجوبا على منهج شامل تتعدد أهدافه كما تتنوع وسائله وأدواته يروم الكشف عن مدى تحقق الغايات والأهداف لتمكين الأساتذة من تقييم مختلف مكونات العملية التعليمية وأطرافها من كتب ومضامين ومناهج وطرق.. كما يعد وسيلة لتجويد وتحسين هذه الصيرورة، فإن التقويم عندما يُختزل في الامتحانات والتي تقتصر بدورها على قياس القدرات الدنيا مثل الفهم والتذكر دون أن يمتد إلى التحليل والتركيب والنقد والإبداع.

وغير خاف على أحد أن فشل نظام التقويم جزء من فشل عام لاختيارات المغرب المنهجية والبيداغوجية ووجه من أوجه التراجع العلمي والمعرفي المتواصل كما شهدت على ذلك التقارير الصادرة عن المؤسسات الوطنية والدولية ذات الاختصاص، على الرغم من كل عمليات الترميم التي خضعت لها، ونحن نشهد اليوم ترميما جديدا تحت مسمى اللقاءات التشاورية التي نتمنى أن تكون فرصة لتجاوز سلبيات المقاربات الفاشلة السابقة.

■■ هل يمكن أن يفضي تنظيم اللقاءات التشاورية مع مختلف المتدخلين إلى إصلاح فعلي لقطاع التعليم وما أهم الآراء التي عبرتم عنها ؟

■ تقوم الدولة بتنظيم لقاءات تشاورية في الوقت الذي قامت فيه باتخاذ قرارات انفرادية تهم قضايا مصيرية كما الشان بالنسبة للبكالوريا الدولية، على الرغم من أن الجامعة الوطنية للتعليم انسجاما مع مرجعيتها الاجتماعية والديمقراطية ومن منطلق وعيها أن التعامل بازدواجية مع المتعلمين يعد أحد المآخذ الأساسية على نظامنا التربوي،طالبت بتعميم هذا الوجه الجديد على كل أبناء الوطن في شروط وحيثيات تضمن تكافؤ الفرص، مما ينتصب شاهدا على الطابع الشكلي لمثل هذه المشاورات التي ترمي إلى تحميل المشاركين مسؤولية فشل المشروع التربوي المعد سلفا وتوريط مختلف المتدخلين وتطويقهم بطوق الإجماع الوطني. كما ربط مآل هذا المشروع الجديد بالميثاق بدءا وانتهاء يقف حاجزا أمام أي تغيير يؤسس لمجتمع العدالة وحقوق الإنسان والمساواة والتسامح، فضلا عن غياب الحكامة ونقص الشفافية في التعامل مع آراء مختلف الفاعلين..

وبناءا عليه نعتقد، في الجامعة الوطنية للتعليم ، أن الأولوية يجب أن تكون لإشراك فعلي لرجال ونساء التعليم مع ضرورة نشر المواقف والخلاصات خصوصا التي تتعلق بالنقابات تنويرا للرأي العام ولتفادي المزايدات اللفظية التي تعج بها الساحة النقابية..

وينبغي أن يكون مطروحا على طاولة التشاور التداول في الملفات والقضايا الجوهرية التي تعيق بلوغ التعليم ببلادنا الجودة المنشودة، ومنها على الأسبق طبيعة نظامنا التعليمي باعتبار توحيد نظامنا التربوي والعودة إلى المجانية ضامنين لعودة الجودة للمدرسة العمومية المعممة..

كما أن المحاور المطروحة للتداول تحتم الإشراك الفعلي لرجال ونساء التعليم وللنقابيين الحقيقيين والحقوقيين والسياسيين منها علاقة المدرسة بالمشروع المجتمعي القائم أو البديل، هل المدرسة ستعمل على تكريس ما هو قائم أم تكون أداة للتغيير، وطرحت الوثيقة أيضا لغة التدريس وتدريس اللغات والبرامج والمناهج والمضامين..

ونحن طالبنا بإقرار برامج عصرية وعلمية ومضامين حداثية علمية ومتفتحة على العصر وعلى المستقبل تنمي الفكر النقدي وتحث المتعلمين على الإبداع لترتقي المدرسة من أداة إيديولوجية لتكريس الظلم والتخلف والقهر والحكرة.. إلى أداة لتغييره نحو التقدم والديمقراطية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان. أما ما يهم اللغات وعلاقاتها بأي مشروع تعلمي تعليمي فنحن نرى أن تهتم المدرسة على وجه الأولوية بتدريس العربية والأمازيغية على السواء دون تمييز والتحكم في اللغات الحية (فرنسية، إنجليزية، إسبانية، ألمانية، صينية، يابانية، روسية..) بحيث ينهي التلميذ مستوى الثانوي التأهيلي متحكما في 5لغات كما هو معمول به في المعايير الأوروبية.

محاربة ظاهرة الغش بالامتحانات تستلزم معالجة شاملة وفق رؤية تستند إلى مشروع مجتمعي مناهض للفساد ويرفض التطبيع مع فلول المفسدين

وفيما يتعلق بالتكوين فينبغي أن تستقبل المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين CRMEFمن يتوفرون على تكوين أكاديمي عالي ومتين أن تتحول إلى كليات للتربية وعلومها وتشمل مختلف التخصصات التعليمية من أطر التدريس والتأطير التربوي والتوجيه والتخطيط والإدارة التربوية، وأن تدمج التكوين المستمر، على أن تشمل التكوينات مختلف جوانب التخصصات فالمتخرجون في اللغة العربية مثلا ينبغي أن يكونوا متحكمين في عدة لغات (أستاذ اللغة الفرنسية واللغات) وكذا التخصصات العلمية (أستاذ الرياضيات والعلوم) مع إدماج حقول إبستمولوجية متعددة متقاطعة ومنهجية (تاريخ وفلسفة العلوم، تاريخ الأديان وعلم الأديان المقارن، اللسانيات، مداخل علم النفس وعلم الاجتماع..) لنخرج أجيالا شابة وذات تكوين متين، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بتصحيح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وجبر ضرر كل الفئات المتضررة من نساء ورجال التعليم واحترام كل المعايير التي حددتها اليونسكو في وثيقتها سنة 1966وحينتها سنة 1997.

نرفض تحميل نساء ورجال التعليم والمتعلمين وأوليائهم مسؤولية فشل الاختيارات التربوية المتعاقبة بالمغرب